جمعية العلوم الاقتصادية السورية

دمشق ص. ب. 2979

هاتف 2324427 – 2325461

موقع الجمعية على شبكة الانترنت www.syrianeconomy.org

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون

حول

الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل

دمشق 5 / 1 / 2010 – 25 / 5 / 2010

20 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

18 / 5 / 2010 الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق alkafry@scs-net.org

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تتسم بيئة الأعمال الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول. وذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني ورفع مستويات الدخل والمعيشة .

من هذا المنطلق، سارعت الدول في تهيئة بيئة الاستثمار الجاذبة، واشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والمزايا والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي. وفي هذا الإطار قامت الدول النامية بسن تشريعات تمنح حوافز للمستثمرين الأجانب.

مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: [1]

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، على أنه (**الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم «شركة أو مؤسسة أو مصرف» في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر»، وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر». وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة**). ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. [2]

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء المحلية نسبة الـــ10 % المعتمدة كمعيار دولي للتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها: [3]

---

[1] – المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات – الكويت. http://www.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=272890

[2] – أصدر صندوق النقد الدولي في شهر مارس 2007 مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقاً لذلك لتحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام 1993. وبذلك تم تطبيق مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم.

[3] – د. حسن خربوش، د. عبد المعطي رضا، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر، عمان، 1999،ص188.

1- مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك): وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب. [4]

2 - مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف: وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.

3- الشركات المتعددة الجنسية: وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، "ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة". [5]

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بالشركات عابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة. [6]

مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10 % أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة). **وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:** [7]

1. المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.
2. المؤسسات الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10%- 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.
3. الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. **وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:**
   - فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
   - شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
   - أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.

---

[4] - إبراهيم بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة "تجربة سابك" بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، الرياض، 1418، ص 27.

[5] - د.عبد الله السلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية،الرياض، 1418، ص174.

[6] - الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية، دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية، 1989، ص25.

[7] - المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات - الكويت. http://www.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=272890

- معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد غير اقتصاد دولة إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي).

المستثمر الأجنبي المباشر:

قد يكون المستثمر المباشر فرداً، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسة لإدارة أموال التركات، أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر.

رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقسم عناصر معاملات رأسمال الاستثمار المباشر، بناءً على إتجاه حركة رؤوس الأموال (استثمار مباشر في الخارج عن مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان، واستثمار مباشر في الاقتصاد المعد للبيان من مستثمر مقيم في الخارج). وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:

- رأس مال حقوق الملكية Equity Capital، ويشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.
- العوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings، وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.
- رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات Intra-Company Loans. ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى. وتصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس، ضمن هذا البند الفرعي.

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة: [8]

لا يزال النقاش مستمراً بين الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة المضيفة، حيث يؤيد فريق استقدام رأس المال الأجنبي، نظراً لحاجة الدول إليه، وفريق آخر يحذر من تشجيعه، ويرى أنه ما هو إلا نوع من الاستعمار الجديد، الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للعالم النامي. يمكننا تحديد أهم الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة المضيفة بالآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة: [9]

ليس من الحكمة رفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصويرها على أنها شر مستطير، يهدد الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية، حيث أن لهذه الاستثمارات مزايا محتملة، إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها، أهمها:

---

[8] – الدكتور عمر بن فيحان المرزوقي، أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي.

[9] – الدكتور عمر بن فيحان المرزوقي، المصدر السابق.

1. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئاً على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات مقارنة بالقروض الخارجية، ولهذا فهي تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية.

2. تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسة في اقتصاد الدول المضيفة: [10]

أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ج- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية،.

د- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة علي إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب دخل على الأرباح، تزيد من إمكاناها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها. [11]

3. يسهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيف.

4. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

5. يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية، وطائفة من المنافع الاجتماعية، لاقتصاد الدولة المضيفة. (زيادة رأس المال الاجتماعي، خفض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج، فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير، زيادة القيمة المضافة، رفع معدلات وكفاءة التشغيل في الاقتصاد المضيف، خلق فرص عمل جديدة مما يسهم في حل مشكلة البطالة) .

الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته خيراً محضاً، بل ترد عليه عدة انتقادات منها: [12]

(1) صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحاً وفيراً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية،

---

[10] – د. فرج عزت، د. إيهاب نديم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، 1420هـ ، ص 27.

[11] – الغرفة التجارية بجدة ، الاستثمارات العربية المشتركة في المملكة، إعداد مصطفى صبري ، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة ، وزارة الخارجية ، الرياض ، 1418، ص 140.

[12] – د. أحمد الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى ، ص 478-481.

– الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية، دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية، 1989 فايز محمد على، الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979، ص 60 - 65.

والمصرفية، وما إليها، وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال.

(2) يؤدي احتلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهما، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمناً باهظاً نظير ما يقدم من معرفة تقنية.

(3) تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات.

(4) قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلباً على موازين مدفوعات الدول النامية، نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج.

(5) يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم.

(6) يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، كالصناعات الاستخراجية والصناعات البتروكيماوية وصناعة الإسمنت والأسمدة.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الدول العربية:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصادات الدول العربية بسبب قلة مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في معظمها، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي وتجاوز أرقام خدمة الدين مبلغ الدين نفسه. لذلك فإن فرص التغلب على نقص وقلة مصادر التمويل تنحصر في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي.

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعزيز القدرات الوطنية للإنتاج الوطني والتصدير وتيسير اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي. لذلك تتظافر جهود وكالات وهيئات النهوض بالاستثمار في أي دولة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. وتتركز الخطة المتبعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على العناصر التالية:

- إبراز المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة وتشخيص القطاعات والأنشطة التي تتمتع بالمزايا التنافسية.
- استهداف البلدان المصدّرة للاستثمار.
- تشجيع الشراكة بين المؤسسات المحلية والأجنبية.
- توفير الرعاية اللازمة للمستثمرين الأجانب.

- وضع إطار تشريعي ومؤسساتي ملائم لبيئة الأعمال.
- ولتحقيق هذه الأهداف:
- استقرار سياسي واجتماعي متواصل ونوعية حياة عصرية.
- تنمية بشرية متطورة.
- اندماج تصاعدي في الاقتصاد العالمي.
- بنية تحتية متطورة.
- إطار مؤسساتي ناجع وإجراءات مبسطة لإحداث الشركات.

تسعى الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الشاملة والمستدامة التي أصبحت هدفاً رئيساً، تسعى إلى تحقيقه هذه الدول، من أجل زيادة دخلها القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي. وتركز حكومات الدول العربية على تمويل مشاريع التنمية الحديثة عن طريق جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في التقليل من حدة قيد ميزان المدفوعات وتفادي اللجوء إلى الديون الخارجية. لكن الدلائل والقرائن التجريبية المتوفرة – خاصة تلك المتعلقة بتجربة الدول الصناعية الحديثة ذات النمو السريع – لا تدل على مساهمة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية هذه الدول.

واهتمّت الدول العربية بتشجيع مساهمة المستثمرين الأجانب في المشروعات الاستثمارية الإنتاجية والخدمية، حيث تنوّعت المبادرات والإصلاحات لتوفير إطار ملائم للأعمال لتصبح هذه الدول وجهة مميّزة للاستثمارات الأجنبية. و بالرغم من مناخ عالمي غير ملائم أحيانا و يتميّز باشتداد المنافسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، تمكنت تونس من تعزيز قدراتها في مجال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، **كما تبيّنه النتائج التالية**:

- ارتفاع نسبة الاستثمار الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي.
- تطوّر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع جديدة لم تكن موجودة في السابق.
- استيراد التكنولوجيا وتوطينها.
- ارتفاع عدد المؤسسات ذات المساهمة الأجنبية
- تزايد مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والدول العربية:

أوضح تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد» بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الكويت، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والدول العربية وفقاً لما يلي: [13]

- أكد التقرير أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لا تزال قاتمة نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008.
- أشار التقرير إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14.2% حيث بلغت حوالي 1700 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 2000 مليار دولار أمريكي في عام 2007.
- وأكد التقرير، أن الأزمة المالية العالمية الراهنة غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية والاقتصادات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً شديداً لتصل إلى 43% من الإجمالي العالمي في عام 2008 وبقيمة بلغت 735 مليار دولار أمريكي، منها 620.7 للدول النامية و114.3 مليار للدول المتحولة.
- يؤكد التقرير أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات الأم، يعد من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- التطلعات المستقبلية للشركات عبر الوطنية، يغلب عليها التشاؤم بشأن الفرص المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في عام 2009م. وتتحول إلى تطلعات أكثر تفاؤلاً بشأن العامين 2010 و2011م، وهو ما تؤكده نتائج استبيان الأنكتاد حول آفاق الاستثمار العالمي للفترة 2009-2011م عن الاستثمارات التي أنفقت في عام 2008.

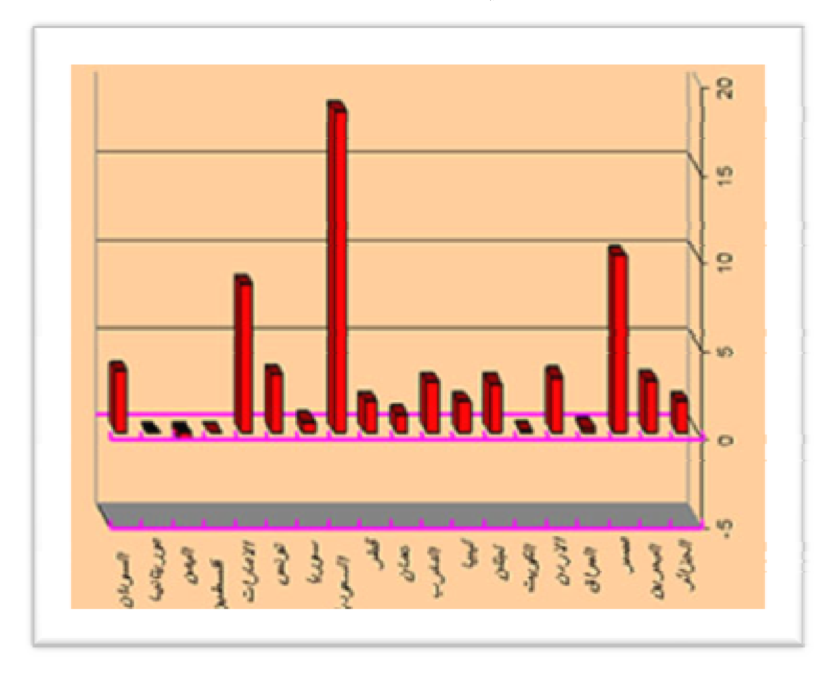
شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية تغيرات جذرية منذ نهاية عام 2008 كأي نشاط اقتصادي آخر. وتعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية الأسوأ منذ 60 عاماً مما ضاعف من قلق الشركات غير الوطنية إزاء الاستثمار والتوسع الخارجي وأدى إلى تداعي الأرباح وقلة الموارد المالية وانخفاض فرص السوق وخطورة الركود الاقتصادي الواضح الذي أدى إلى هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر كما تزايدت المخاوف عند الدول المضيفة وخاصة الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات العالمية لتمويل نموها المحلي وخلق فرص العمل.

أوضحت التقارير العالمية الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات غير الوطنية مما تسبب في انخفاض ملحوظ في توقعات الشركات متعددة الجنسية بغض النظر عن موطن النشاط وشاملا كافة القطاعات . وتوقعت الشركات غير الوطنية حصول عملية تعاف تدريجي تبدأ ببطء خلال عام 2010 ثم تستعيد زخمها وقوتها الدافعة في عام 2011 ويتضح ذلك من خلال وجود الميول التفضيلية مثل نمو تدويل الشركات عبر الحدود حينما تبدأ تخف الآثار الحادة للأزمة الحالية .

---

[13] – تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009، عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد» بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الكويت.


يبين الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية لعام 2006 (مليار دولار أمريكي):



المصدر الجزيرة، الدكتور بلقاسم العباس، خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد.

(وبالرغم مما تقوم به الحكومات العربية من جهود لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإن المنافسة الحادة بين الدول على هذه الأموال وتعثر معظم الحكومات العربية في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال تدعيم الحوكمة والمساءلة ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتوظيف سياسات جيدة وشفافة وواضحة، كلها عوامل انعكست على ضعف الأداء في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، ناهيك عن الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية، مقارنة بإمكانيات هذه الدول الكامنة). [14]

يوضح مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تعده وكالة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد)، مستوى الأداء والإمكانيات في الدول العربية كما يلي: [15]

- تعد البحرين وقطر والأردن والإمارات من دول الطليعة ذات الأداء الجيد والإمكانيات المرتفعة.
- تتميز الجزائر والكويت وليبيا وعُمان والسعودية، بانخفاض الأداء بالرغم من ارتفاع الإمكانيات.
- مصر والمغرب والسودان فاق أداؤها إمكانياتها وتبقى
- سورية تعاني من نقص الأداء واليمن تعاني من نقص الأداء والإمكانيات.

[14] – الدكتور بلقاسم العباس، خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد، المصدر الجزيرة.

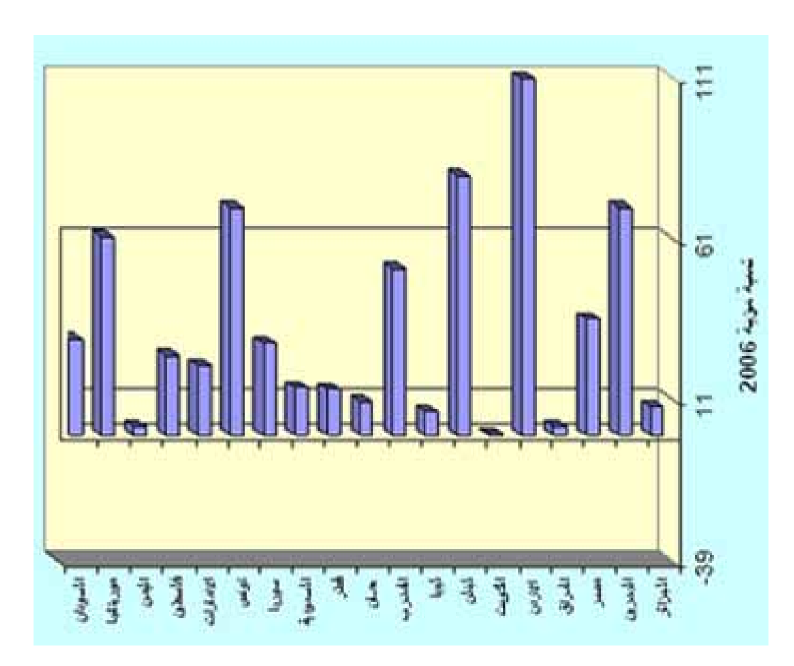
[15] – المصدر السابق.

وتشير بيانات تقرير الاستثمار في العالم لعام 2007 الذي تصدره الأونكتاد إلى أن الدول العربية استقطبت 62.2 مليار دولار عام 2006 من أصل 1300 مليار دولار أميركي أي ما يعادل 4.7% من هذا الإجمالي.

وتمثل هذه النسبة، التي تعد متواضعة، تحسنا كبيراً مقارنة بالماضي. حيث وصل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية خلال الفترة 1992-1997 فقط 3.9 مليارات دولار سنويا بنسبة 1.25% من إجمالي الاستثمارات العالمية. ويعود التحسن في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى توظيف الحكومات العربية سياسات ترويج الاستثمار بالإضافة إلى تنامي الفوائض المالية للدول النفطية العربية، التي تغذي الاستثمارات البينية العربية.

ووصل عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية عام 2006 إلى 11813مشروعاً وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 1300 مليار دولار أميركي خلال نفس العام. ساهمت الدول المتقدمة بأكثر من 83% من عدد المشاريع بينما استحوذت على 44% منها، أي أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تنشأ في أغلبها في الدول المتقدمة وتتوجه في أغلبها إلى الدول النامية. وتنتشر هذه الشركات الأم أغلبها في الدول المتقدمة بنسبة تفوق 74% بينما تنتشر أغلب فروعها في الدول النامية بنسبة 52%.

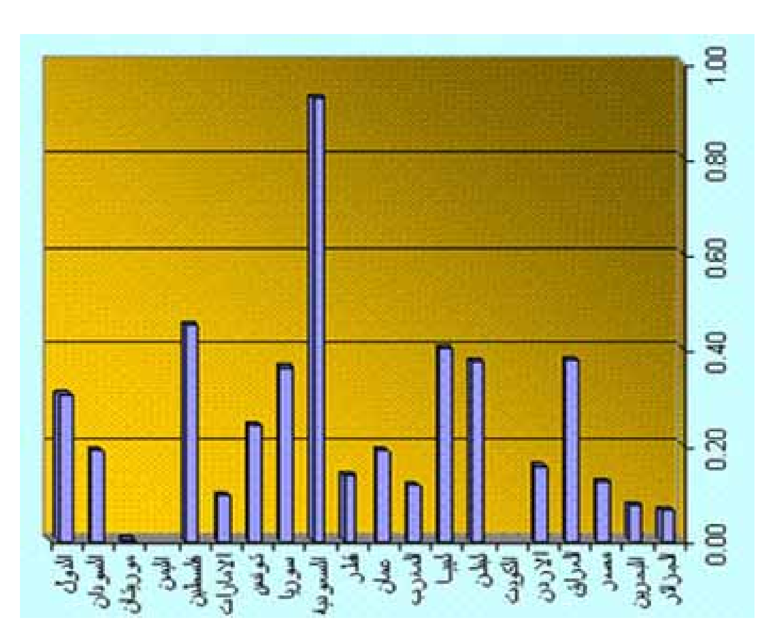
ويوضح الجدول التالي النسب المئوية لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006:



المصدر الجزيرة، الدكتور بلقاسم العباس، خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد.

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية في الدول العربية وإنشاء فرص العمل وتوسيع الإنتاج خاصة في مجال الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات. وبلغت حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي تكوين رأس المال في المتوسط 12.6% عام 2006 بينما بلغ مخزون رأس المال الأجنبي إلى الناتج المحلي على المستوى العالمي ما يقارب 25% في نفس العام. وتختلف هذه النسب بشدة بين مختلف بلدان العالم ومناطقه.[16]

ويوضح الجدول التالي نسبة مخزون الاستثمارات العربية البينية إلى إجمالي مخزون الاستثمارات الأجنبية 2006:



المصدر الجزيرة، الدكتور بلقاسم العباس، خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في عام 2006 أكثر من مرتين ونصف مقارنة بعام 2004 وهو ارتفاع أعلى من المستوى العالمي الذي سجل 1.7 مرة وأحسن بكثير من الارتفاع الذي سجله الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والذي وصل إلى 1.3 مرة هذا الارتفاع النسبي الذي حققته الدول العربية يدل على عملية التحاق نسبية وارتفاع لحصة الدول العربية من الاستثمارات المتوجهة إلى الدول النامية التي كانت في عام 2004 لا تتعدى 84% ووصلت إلى 16.4% عام 2006.

[16] - المصدر الجزيرة، الدكتور بلقاسم العباس، خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد.

بالمقابل **تتركز الاستثمارات الأجنبية المتوجهة للدول العربية في ثلاث زمر أساسية من البلدان العربية.** [17]

(1) تتمثل الأولى في الدول التي استقطبت الجزء الأكبر من الاستثمارات وهي السعودية (18 مليار دولار) ومصر (10 مليارات) والإمارات (8.3 مليارات) حيث استطاعت أن تستحوذ على أكثر من 58% من الاستثمارات المتوجهة إلى الدول العربية. وهذا في الأساس راجع إلى اتساع حجم السوق المصري والذي يشكل أكثر من 73 مليون مستهلك وكذلك لارتفاع القدرة الشرائية لاقتصاد السعودية والإمارات التي يفوق ناتجها المحلي أكثر من أربعمئة مليار دولار.

(2) أما المجموعة الثانية فهي التي استطاعت أن تستقطب مبالغ متسقة مع حجمها الاقتصادي، وهي تونس والمغرب والأردن ولبنان وقطر. ويلاحظ أن دولة البحرين تستقطب مبالغ مهمة (2.9 مليار دولار) وربما هذا راجع إلى ديناميكية القطاع المالي وتطور عمليات "الأوف ستور" والصيرفة الإسلامية.

(3) أما الجزائر والتي استقطبت 1.8 مليار دولار لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات. ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اختصارها على قطاع النفط من جهة وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام، وتباطؤ عملية الخصخصة. كما أن السودان استطاع أن يجذب مبالغ محترمة (3.5 مليارات دولار) في قطاع النفط وكذلك ليبيا ولكن بدرجة أقل.

في نفس الوقت تسهم بعض الدول العربية في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الصادرة من الدول العربية مبلغ 13.8 مليار دولار عام 2006 أغلبها من الكويت (7.8 مليارات) والإمارات 2.3 مليار دولار.

الاستثمارات العربية البينية:

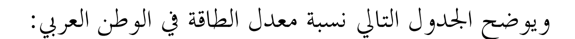
ساهمت الاستثمارات العربية البينية بمقدار 28% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية حيث بلغت 17.58 مليار دولار عام 2006 بينما وصل إجمالي المخزون المتراكم خلال العشر سنوات الأخيرة أكثر من ثمانين مليار دولار، وهي جزء بسيط من الموارد المالية العربية المودعة في المصارف الأجنبية والتي تقدر بين تريليون وتريليون ونصف التريليون دولار أميركي. وفي ظل تدهور البيئة الاستثمارية وارتفاع القيود على ممارسة الأعمال فإنه من الصعب الطموح باجتذاب هذه الأموال التي تسهم في تمويل التنمية في الدول المتقدمة والتي تقدم الثقة والاطمئنان للمودعين والمستثمرين. وتشير بيانات البنك الدولي فيما يتعلق بالقيود على ممارسة الأعمال إلى أن الدول العربية تعاني بشكل كبير من تدهور بيئة الأعمال وارتفاع تكاليفها وتفاقم المخاطر.

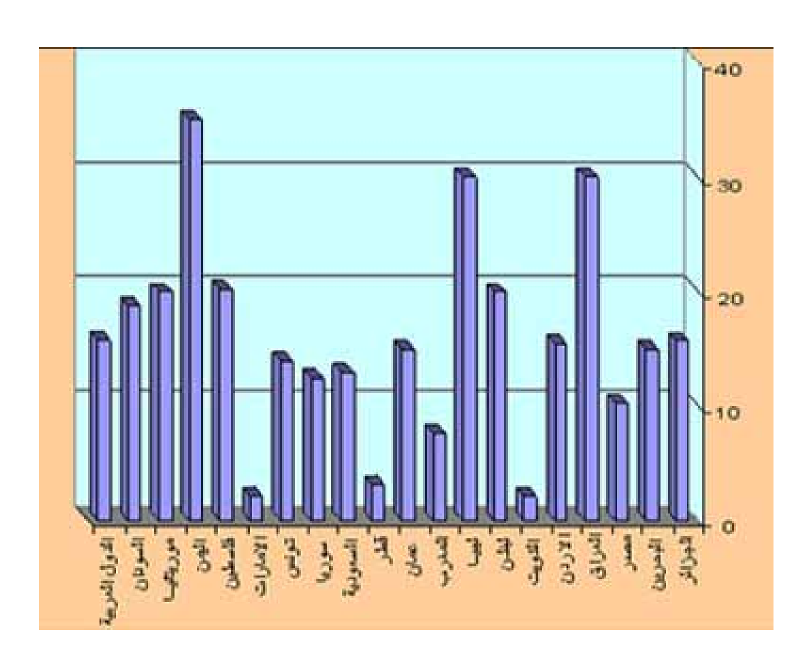
كما تسهم الاستثمارات البينية العربية بشكل كبير في التدفقات الاستثمارية المباشرة لعدد من الدول العربية حيث تشكل في السعودية أكثر من 71% من إجمالي مخزون الاستثمارات الأجنبية. وتبلغ هذه النسبة 48% في لبنان و35% في تونس و32% في سورية و30% في ليبيا و28% في السودان و20% قي فلسطين و18% في عمان، أما الدول التي لا تشكل فيها الاستثمارات العربية وزناً كبيراً فهي الجزائر بمعدل 15%، المغرب 12%، الأردن 10% والبحرين 8%.

---

[17] - المصدر الجزيرة، الدكتور بلقاسم العباس، خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد.

تتوجه الاستثمارات البينية العربية في المقام الأول لقطاع الخدمات حيث استقطب هذا القطاع أكثر من 53% من إجمالي 17.5 مليار دولار بينما حصل قطاع الصناعة على 45%. ويعود الاهتمام بقطاع الخدمات إلى تركيز الاستثمارات على المشاريع المربحة في قطاع السياحة والترفيه، بالإضافة إلى قطاع العقارات الذي يشهد ارتفاعاً في الأسعار مما يزيد من جاذبية الاستثمار. لكن هذا النمط من الاستثمار ليس معمماً على الدول العربية، حيث تركز الاستثمارات البينية العربية في الأردن على قطاع الصناعة وكذلك نفس الشيء في السودان. أما الدول التي تتركز فيها الاستثمارات في قطاع الخدمات فهي السعودية، ولبنان، ومصر وتونس.


ويوضح الجدول التالي نسبة معدل الطاقة في الوطن العربي:



المصدر الجزيرة، الدكتور بلقاسم العباس، خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، دور الاستثمارات العربية البينية في تحريك الاقتصاد.

وتتميز الاستثمارات البينية العربية بتوزيع متباين بشدة بين البلدان العربية، فلكل دولة عربية سوق عربي مميز تتجه له الاستثمارات في الدرجة الأولى. فمثلاً تتجه الاستثمارات الأردنية والإماراتية والبحرينية والسورية واللبنانية في أغلبها نحو السعودية، أما الاستثمارات السعودية فتتركز في العديد من الدول العربية وهي الأردن، والسودان، وسورية، ولبنان، والمغرب واليمن.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية: [18]

يتم حساب القيمة الدفترية لوضع الاستثمار الأجنبي المباشر (رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر) استناداً إلى ستة عناصر رئيسة في الميزانية العمومية للشركة وهي:

(حصة المستثمر الأجنبي من رأس المال المساهم به + حصة المستثمر الأجنبي المباشر من الأرباح المحتجزة + المطلوبات طويلة الأجل + المطلوبات قصيرة الأجل أو الحسابات الدائنة لمجموعة المستثمرين المباشرين – مطالبات الموجودات قصيرة الأجل أو الحسابات المدينة على المستثمر المباشر – مطالبات الموجودات طويلة الأجل على المستثمر المباشر.)

وقد بلغت قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية (75022338) ألف ليرة سورية لـــ (140) شركة ممن توفرت فيها البيانات أو المعطيات الستة المذكورة سابقاً ومنها (1235453) ألف ليرة سورية.

يمكننا توضيح أهم تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من خلال المؤشرات التالية: [19]

- تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق بنسبة 65,5 % من إجمالي عدد المشاريع، دمشق 33,7 % حلب 18,5% ريف دمشق 16,3% .
- أما توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية حسب النشاط الاقتصادي فقد حاز نشاط الصناعات التحويلية أعلى نسبة من عدد المشاريع 41%.
- وفيما يتعلق بعدد عمال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية وتوزعهم حسب الفئات فكانت أعلى نسبة لفئة العمال من 1 – 5 عامل وشكلت 54,5% من إجمالي عدد المشاريع .
- وتوزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية حسب جنسية المستثمر على الشكل التالي: المستثمرون السوريون بنسبة 32,8% الأردنيون 8,8% العراقيون 7,6 % ثم السعوديون بنسبة 7,1%.
- وكان أكبر رأسمال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية حسب جنسية المستثمر بعد السوريين المستثمرين القطريين والكويتيين ثم من الجنسية البريطانية ثم الكندية .

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية لعام 2008 حوالي (2291529) مليون ليرة سورية وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (3,27 %).

---

[18] – تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لعام 2008 تنفيذ2009 المكتب المركزي للإحصاء وهيئة الاستثمار السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع تحسين البيئة الاستثمارية في سورية)، دمشق آذار 2010، هو مصدر جميع البيانات والأرقام الواردة في البحث حول الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

[19] – تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لعام 2008 تنفيذ2009 ، مصدر السابق ص 4.

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من التكوين الرأسمالي:

بلغت قيمة التكوين الرأسمالي في سورية لعام 2008 حوالي (408725) مليون ليرة سورية وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منها (18,36%)، استحوذ قطاع الاتصالات أعلى نسبة بلغت (4,10 %) تلتها الكابلات بنسبة (2,02 %).

قيمة أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المنشأ:

بلغت قيمة أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية حسب جنسية المستثمر (65367597) ألف ليرة سورية وكانت أعلى نسبة استثمار أجنبي في سورية بعد السوريين هي المملكة العربية السعودية (5,95%) ثم الأردن (5,33%) ثم لبنان (4,71%) وبلغت قيمة الأسهم غير معروفة الجنسية (27,5 %) تقريباً .

قيمة أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي: [20]

بلغت قيمة أسهم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في قطاع الاتصالات أعلى نسبة (25,98%) من رصيد الاستثمار الأجنبي يليها قطاع الوساطة المالية بنسبة (17,27%) ثم إمدادات الكهرباء بنسبة (11,28%) يليها قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة (6,98%) ثم الفنادق والمطاعم بنسبة (5,88%). كما بلغت أعلى نسبة استثمار أجنبي مباشر حسب التصنيف الصناعي في قطاع الاتصالات بنسبة (29,28%) ثم قطاع البنوك بنسبة (19,42%) ثم قطاع التأمين بنسبة (10,97%) .

عدد العاملين في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الجنس: [21]

بلغ عدد العاملين في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية 13,494 منهم 300 عامل أجنبي بنسبة 2,22% وعدد العاملين المحليين 13194 عامل بنسبة 97,77% . يلاحظ انخفاض نسبة العاملات النساء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية حيث لم تتجاوز نسبة 12,99% قياساً لنسبة العاملين الرجال التي بلغت 87,01% وأعلى نسبة تشغيل للعمالة كانت في شركات النفط بنسبة 22,4% ثم في السياحة بنسبة 8,3%. مع ملاحظة أن مجموع العاملين في شركات الاستثمار ليس مؤشراً كافيا إذ أن بعض الشركات لم تصرح بعدد العاملين لديها وأتت صفحات العمالة والأجور خالية من البيانات وبلغ عدد الشركات التي صرحت بعدد العمال فيها 142 شركة من أصل 178 شركة شملها المسح.

قيمة الصادرات والواردات في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر: [22]

بلغ عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية التي وردت فيها بيانات عن الصادرات فقط 39 شركة وبلغت أكبر قيمة صادرات نسبتها 24,77 % من القيمة الإجمالية في نشاط الصناعات الغذائية. كما بلغت أعلى نسبة واردات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في شركات النفط بنسبة 67% من إجمالي الواردات .

---

20 - تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لعام 2008 تنفيذ2009، المصدر السابق.

21 - المصدر السابق.

22 - المصدر السابق.

قيمة الإنفاق على التقنية الجديدة في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغت أعلى قيمة إنفاق على التقنيات الجديدة في شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في شركات الاتصالات بنسبة 61,84% من إجمالي الإنفاق، ثم تلتها شركات النفط بنسبة 31,16%.

الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي: [23]

أ- الاستثمار في اللغة: مشتق من الثمر، أي حمل الشجر وأنواع المال، ويقال: ثمر الرجل ماله: نماه، وأثمر الرجل: كثر ماله. [24]

ب- الاستثمار في الفقه الإسلامي: قد يتعذر الوقوف على تحديد صريح لمفهوم الاستثمار من المنظور الفقهي، نظراً لعزوف الفقهاء السابقين عن استخدام مصطلح الاستثمار، واستبداله بلفظ الاستنماء حيناً، ولفظ التنمية حيناً آخر، ولفظ النماء تارة. [25] فقد ذكر الكاساني، في كتابه بدائع الصنائع، عند تعريفه لعقد المضاربة "أن المقصود من عقد المضاربة هو استنماء المال".

ج- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي المعاصر: وبشكل عام فان تلك التعاريف كلها تفيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: المال الوافد إلى دولة غير دولته، بقصد الحصول على الربح.

مع أن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الدول الإسلامية هي الضمان الأساسي لجذب الاستثمار الأجنبي، وتبديد المخاوف التي تعتريه في اقتصاديات هذه الدول، حيث تؤكد الشريعة الإسلامية على حرمة الملكية الخاصة للإنسان، وعدم نزعها منه إلا إذا تعارضت مع المصلحة العامة، لأنه من المقرر شرعاً: أن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، كما يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام مع تعويض صاحب الملكية الخاصة عما أنتزع منه تعويضاً عادلاً، لقوله تعالى: "... ولا تبخسوا الناس أشياءهم".

تضمنت الشريعة الإسلامية أحكاماً ومبادئ وقيم، قادرة على خلق بيئة اقتصادية، مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تبدو أهميته في الوقت الراهن للأسباب التالية: [26]

أ- شح الموارد المالية لدى العديد من الدول الإسلامية، وقصورها عن القيام بعملية التنمية منفردة في اقتصاديات تلك الدول.

ب- لا يمثل عبئاً ثقيلاً أو جامداً على الاقتصاد المضيف، مقارنة بالقروض الخارجية، خاصة بعد تصاعد أزمة المديونية في مطلع الثمانينات، التي أصبحت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاديات المدينة.

---

[23] – الدكتور عمر بن فيحان المرزوقي، أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي.

[24] – تاج العروس من جواهر القاموس ص 149/6 مادة ثمر. لسان العرب، 406/4 مادة ثمر.

[25] – د.قطب مصطفى، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النقاش للنشر، الأردن، ط1، 1420، ص 17،20

[26] – الدكتور عمر بن فيحان المرزوقي، مصدر سابق.

ج- تراجع "دور الدولة في العديد من دول العالم، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق، التي تعتمد علي جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي". [27]

الضوابط الشرعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إذا كان الإسلام قد أباح للدولة الإسلامية هذا الشكل من أشكال التمويل الأجنبي (الاستثمار الأجنبي المباشر) من أجل سد حاجاتها ودفع ضروراتها، إلا أنه قيد اللجوء إلى هذه الاستثمارات بقيود ووضع لها ضوابط تدور في نطاقها من أجل حماية مصلحة الدولة والمجتمع المسلم على حد سواء. لأن فتح الباب (الاقتصاد) على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية دون رقابة محكمة، وضوابط شرعية في استقدامها قد يؤدي إلى السيطرة الاقتصادية، على بعض أنواع النشاطات، أو القطاعات الهامة، في اقتصاد الدولة الإسلامية، ومن ثم تصبح وسيلة استعمارية جديدة، لمواصلة استنزاف موارد الاقتصاد المضيف. الوضع الذي يتطلب ضرورة مراعاة الضوابط التالية، حتى تتفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة الإسلامية مع النظرة الإسلامية السليمة: [28]

1- وجود حاجة حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- ألا يترتب على الاستثمار الأجنبي تبعية لدول أجنبية.

3 . ضرورة احتفاظ الدولة الإسلامية بشروط استثنائية، وامتيازات خاصة.

4 – خضوع الاستثمار الأجنبي لمبدأ الالتزام بالسلع والخدمات الحلال.

هناك آراء عديدة تقليديه تؤكد أن المساهمات الأجنبية في رأس مال المشروعات المحلية (الاستثمار الأجنبي المباشر) ليس مرغوباً فيها بصفة عامة في الدول العربية، ولا يجوز تشجعيها، إلا أن هناك آراء أخرى تدعوا إلى جذب المزيد من (الاستثمار الأجنبي المباشر)، باعتباره الأداة التي يعول عليها في حل المشاكل التي تجابه اقتصاديات الدول العربية، ورغم اتفاقنا على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول العربية، وبخاصة في الدول التي تعاني من شح الموارد المالية المتاحة، فلا يجب أن نخدع أنفسنا، ونعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يحمل معه الحل الشامل، لكل المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية، لأن التنمية الشاملة والمستدامة في هذه الدول تقع في المقام الأول على عاتق الدول العربية وحدها، ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للاستثمار المحلي، وليس بديلاً عنه. [29]

ولا بد من توجيه الدعوة إلى كافة أجهزة الإحصاء العربية بضرورة تحسين قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بحيث تتماشى والمعايير الدولية، من خلال توحيد منهجيات إعدادها وتطوير أساليب تجميعها بحيث يمكن اعتمادها في عقد المقارنات الدولية. كما أن معظم نظم الإحصاء العربية لا ترصد العوائد المعاد استثمارها

[27] – جامعة القاهرة، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر، إعداد د. منير هندي وآخرون، 1999، ص 39.

[28] – الدكتور عمر بن فيحان المرزوقي، أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي.

[29] – أنظر، المصدر السابق.

والقروض المتبادلة بين الشركة الأم في دولة المقر والشركات التابعة لها أو فروعها في الدول المتلقية للاستثمار، رغم أن كلاهما يدخل ضمن مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

alkafry@scs-net.org